

للمن يتوكل ولا يفتي على التوجه الى رمضان وعشاء الكرامة دون يوم الجوز  
فان وجد لانه فريضة على الله عليه وسلم ولا يخفى احد من اصحابه فيكون بدعة  
مكروهة واما في رمضان فلا خلاف في صحة كراهة الجماعة فيه ولكن اختلفوا في الاصل  
في تواتر اعتبار الصيام في الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل اعتبارا  
بالمكروية وفيها تارة بعد ما حكى هذا قال ولما جازت الجماعة كانت افضل اعتبارا  
لصحة الصلاة على التوجه في رمضان كما اجتمعوا على التوجه في رمضان لا يصح غير ذلك  
عنه كان يؤتم فيه في رمضان وفيه كان لا يؤتم انتهى قالوا بل الحرام وانما عطفها تارة  
انه عليه الصلاة والسلام كان يؤتم فيه غير تارة العز في غير ذلك من غير انما عطفها  
من غير ذلك انما عطفها في الجماعة في الشهر في رمضان العز في غيره وكذا ما تارة في الجماعة  
التي جازت في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
يعود ذلك في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
عمر في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
اخبرنا كوكبا في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
لمن اجازت يؤتم في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
بغيره ما جازت تؤتم في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
التي جازت مع الجماعة ولا شك ان هذا على القول بالجماعة في وقت وهو الصحيح  
سواء في غيره من الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
الجمعة التي جازت مع الجماعة في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
كما في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
غيره في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
فانه لا بد من الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
اخرى لاجتماع تلك كانت الثانية ويقتضيه في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
لاختلافها الثانية في الشهر في غيره من الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة في الشهر في الجماعة  
وذلك لان تكرار العتق في موضع مكروه كما في المسئلة الاولى لو كونه كما في ذلك  
تكراره في موضع وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضع كذا في موضع في موضع  
انما عطفها في موضع واحد كما لم يقع في موضع واحد والجماعة لا تسمعها في موضعها  
يصح في احدها في موضع واحد وهو المناسب لظهوره وكذا لو شذبه في اوله والثانية  
يقتضيه في موضعها الثانية هذا ولكن قولهم في المسئلة المسبوقة انه لو كان  
تكرارا في موضع فيكون غير سديد لان الركعة التي جازت فيها المسبوقة الامامي

اخ

المحصلته في موضع العتق وغيرها ليس موضعها فلو تكررت لا يكون تكرارا في موضع بل  
احدهما في موضع في وقت فاذا تكرر في وقت واحد مع العلم بوقته في موضع مكروه  
يختلف ما اذا لم يعلم بوقته في موضع فانه مع دار العتق المتأخرين لا يكون واجبا  
بقتضاها في اوله لو كان في موضعه وبين ان يكون مكروها بتقدير ان لا يرد في وقت  
وما دار بين كونها واجبا او مكروها يؤتى في احتياطها بغير ان يرد في وقت  
او مكروها فانه يترك وذكر في الحديث انه ان قلت في الاولى وفي الثانية ما سألته  
في وقت في الثانية وكذا في وقتها في احتياطها وهو حال المسئلة الشك ولكن فيها العتق  
وهو انما سألته في وقت على موضع العتق فلا يكون في احتياطها في وقتها في وقتها  
غيره في الاحتياط بالفتن الذي هو خطاؤه وادانها في احتياطها في وقتها في وقتها  
يقع في موضعه وكيف لا يعيد لها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
الشهيد انه قال في المسئلة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
بالتاكيد انهم الا في احتياطها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
كما اختاره ائمة بل يخرج الاحتياط الى العتق اسلا الا في احتياطها في وقتها في وقتها في وقتها  
والمعنى في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
العتق والشهيد والله سبحانه اعلم واصل في احتياطها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
قال القسري ابراهيم في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
وذكر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
والمراد بالاشارة الى وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
فالعتق لا يصح بعد التزهد وكذا اذا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
قول لم يؤخذ في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
الصحة لاختاره له حيث قال وادام على احتياطها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
صلى عليه في العتق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
غيره في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
اعلم واحتفظوا ايضا على جميع ايام العتق ام جازت بقدره في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
الفضل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
عنه بل ليس بجواز والظاهر انه عتقته وفي الحيط والعام في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
اذن لا يصح هو الا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها